

التشريع الاستعماري في خدمة الاستيطان الأوربي في الجزائر: قرارات مصادرة الأراضي الجزائرية عقب انتفاضة محمد المقراني، نموذجا

Colonial Legislation in Service of European Settlement in Algeria: The Decisions to Confiscate Algerian Lands Following the Uprising of Mohamed El Mokrani as a Case Study

¹*، مصار تقي الدين، ² نصر الله فريد

¹ جامعة العربي التبسي – تبسة – الجزائر Takieddine.messar@univ-tebessa.dz

² جامعة العربي التبسي – تبسة – الجزائر massinissa2017@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/03/16

تاريخ الإستلام: 2025/02/04

ملخص: تبنت السلطات الاستعمارية بعد قرارها الذي اتخذته في سنة 1834، بضم الجزائر بصفة نهائية إلى فرنسا جعل الجزائر مستعمرة زراعية فرنسية. وكان عليها حتى تحقق هدفها، خلق الذرائع للاستيلاء على القسك الأكبر من أراضي القبائل الجزائرية ونقل ملكيتها إلى المستوطنين الأوربيين الوافدين، لتشجيعهم على الاستقرار في الجزائر. لأجل ذلك اتخذت من عقوبة مصادرة الأراضي الفلاحية وسيلة لمعاقبة القبائل الجزائرية التي تتصدى للاحتلال والتوسع، وإجبارها على الخضوع للحكم الاستعماري، وفرصة لتحقيق التوسع الاستيطاني تجسيدا لشعار ساستها القائل بأن: "الجزائر فرنسية"، وضمان وعاء عقاري لتحقيق سياسة الاستيطان الزراعي. وقد وجدت في انتفاضة المقراني الكبيرة خلال عام 1871، فرصة لتحقيق تلك السياسة. حيث أصدرت قرارات جائرة بمصادرة مئات الآلاف من الهكتارات وانتزاعها من أصحابها ثم توزيعها على المستوطنين، وحل مشكلة سكان الألزاس واللورين الذين احتل الألمان بلادهم وفقدوا أراضيهم على حساب الجزائريين.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ الاحتلال الفرنسي؛ الاستيطان؛ التشريعات؛ مصادرة الأراضي؛ انتفاضة المقراني؛ المقاومة.

Abstract: Following the 1834 decision to annex Algeria, colonial authorities transformed it into a French agricultural colony. They used land confiscation as a tool to punish resisting Algerian tribes, forcing submission and advancing settler expansion under the slogan "Algeria is French." This secured a land base for agricultural settlement. The large MOKRANI Revolt in 1871 provided an opportunity. Unjust decrees confiscated hundreds of thousands of hectares, expropriating land from Algerians to redistribute it among settlers. This policy also addressed the displacement of people from Alsace and Lorraine (occupied by Germans), settling them on Algerian land, effectively at the Algerians' expense. The aim was to secure the land needed for agricultural settlements.

Keywords: Algeria; French colonization; settlement; legislation; land confiscation; Mokrani Revolt; resistance.

* المؤلف المرسل

مقدمة

أثرت سياسة مصادرة الأراضي التي انتهجتها فرنسا الاستعمارية مباشرة بعد احتلال الجزائر في 5 جويلية 1830 سلباً على المجتمع الجزائري سواء في بنيته الاجتماعية، أو نظام حياته الاقتصادي. حيث سنت الإدارة الاستعمارية تشريعات قامت على سلب الأملاك والأراضي من أصحابها الشرعيين من أجل فتح الباب للهجرة أمام الأوروبيين، وتشجيعهم على الهجرة إلى الجزائر والاستيطان فيها خدمة لمشروعها الاستعماري الاستيطاني، ومن أجل أيضاً معاقبة كل من ثار ضد مخططاتها التوسعية من القبائل الجزائرية. فكانت تتخذ من مقاومة الجزائريين لها سواء في المدن أو في الأرياف ذريعة من أجل سلب أراضيهم وممتلكاتهم بقرارات وأوامر عسكرية ومدنية، ثم توزيعها على المستوطنين أو ضمها لمصلحة " أملاك الدولة" التي أنشأتها لذلك الغرض. وللتوسع في هذا الموضوع والبحث في مختلف جوانبه، جعلت لهذا المقال عنوان: " التشريع الاستعماري في خدمة الاستيطان الأوروبي في الجزائر: قرارات مصادرة الأراضي الجزائرية عقب انتفاضة محمد المقراني أنموذجاً".

فانتفاضة المقراني، التي انفجرت عام 1871م بقيادة الباشا محمد المقراني، ضد تلك السياسة الاستعمارية، بدأت في منطقة برج بوعريش وامتدت بسرعة لتشمل مناطق واسعة من الجزائر، من شرشال وبني مناصر غرباً إلى القل وعنابة وسوق أهراس شرقاً وعين الطيبة في الصحراء الكبرى جنوباً. كما أن انضمام أتباع الطريقة الرحمانية بقيادة الشيخ الحداد للانتفاضة أعطاها بُعداً دينياً وشعبياً. وقد ساهمت الطريقة الرحمانية في تعبئة الجماهير وتوحيد صفوف الجزائريين من مختلف المناطق والقبائل الخاضعة لتأثيرها الروحي، مما جعل الانتفاضة أكثر شمولية وقوة. كما تُعتبر قيادة الشيخ الحداد أحد أهم أسباب قوة الانتفاضة. حيث قام الشيخ الحداد وأبنائه بتعبئة المقاومين وألهموا الكثير من الجزائريين للمشاركة في الانتفاضة من خلال إعطاء بعد ديني للثورة. فكانت زاوية الشيخ الحداد مقراً للقيادة ومصدراً لدعم الثوار.

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين رئيسيين: المنهج التاريخي الوصفي، الذي يسمح بتحليل الأحداث والوقائع التاريخية وتحليلها في سياقها الزمني والمكاني، والمنهج المقارن، الذي يتيح مقارنة التشريعات العقارية الاستعمارية مع الأنظمة السائدة قبل 1830، وكيفية تفاعل القبائل الجزائرية مع هذه التحولات. وانسجاماً مع طبيعة الموضوع المتشعبة، سعينا إلى معالجته من زوايا متعددة بهدف تقديم رؤية شاملة.

وقد تمحورت الإشكالية الرئيسية للدراسة حول التساؤل التالي: كيف أثرت التشريعات العقارية الاستعمارية على القبائل الجزائرية المنتفضة في عام 1871، وما الدور الذي لعبته هذه التشريعات في تعزيز عملية الاستيطان الأوروبي؟ يُعتبر هذا التساؤل محورياً لفهم التداعيات العميقة التي خلفتها السياسات الاستعمارية على البنية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، وكيفية توظيف هذه التشريعات كأداة لتفكيك النسيج القبلي وتمهيد الطريق أمام الهيمنة الأوروبية.

الأسئلة الفرعية:

- 1-كيف ساهم التشريع العقاري الاستعماري في خدمة الاستيطان بالجزائر؟
- 2-هل يمكن القول إن الجمهورية الفرنسية الثالثة كانت أكثر انفتاحاً على أطماع المستوطنين الأوروبيين في الجزائر؟
- 3-كيف انعكست القرارات والتشريعات العقارية التي سنتها إدارة الاحتلال في الجزائر عقب انتفاضة محمد المقراني على القبائل المنتفضة معه؟
- 4-ما هي أنواع التشريعات العقارية التي استخدمتها فرنسا للاستيلاء على الأراضي الجزائرية؟
- 5-كيف وظفت فرنسا التشريعات الانتقامية كوسيلة لسلب أراضي القبائل الجزائرية وتخصيصها للمستوطنين الأوروبيين؟
- 6-كيف أثرت تشريعات مصادرة الأراضي على التركيبة الديموغرافية للمناطق المنتفضة، وما هي مظاهر التحول لصالح المستوطنين الأوروبيين؟

ولإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، حصرنا دراسة الموضوع في النقاط الخمس التالية:

1. الاحتلال الفرنسي للجزائر والإرهاصات الأولى للفكر الاستيطاني.
2. الأوضاع العامة قبل انتفاضة المقراني.
3. قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة وفشل انتفاضة المقراني.
4. قرارات ومراسيم مصادرة الأراضي.
5. نتائج مصادرة الأراضي والتسويات المالية بعد ثورة المقراني.

الاحتلال الفرنسي للجزائر والإرهاصات الأولى للفكر الاستيطاني:

ذكر كاتب فرنسي في شهر ماي 1830، أن احتلال الجزائر سوف لن يكون مجرد غزو فقط، بل سيؤدي إلى إنشاء مستعمرة فرنسية جديدة، وبلداً جديداً يمكن أن ينتشر فيه الفائض من السكان الفرنسيين وكذلك فتح الباب أمام نشاطهم الاقتصادي، لما تزخر به الجزائر من خيرات، وأضاف أن الجزائر ستكون مستعمرة ناجحة لفرنسا لما لديها من قدرة على جذب المهاجرين الفرنسيين وتوفير موارد جديدة للاقتصاد الفرنسي وتعزيز قوة فرنسا في العالم. (SISMONDI-J, 1830, P12).

كانت قضية اقتراح عودة قوات الاحتلال الفرنسي من الجزائر تناقش كل عام مع الميزانية، ولكن لم يعد الأمر كذلك منذ اليوم الذي انتقلت فيه جزء من ملكية الأرض في الجزائر إلى أيدي فرنسية، حيث تم إنشاء العديد من الشركات التجارية والصناعية والزراعية من قبل الفرنسيين على الأرض التي تم غزوها. حيث أصبح ما يقرب من نصف مليون من الفرنسيين مستقر في شمال إفريقيا، وأن أكثر من نصفهم ولدوا هناك وأنهم استثمروا جزءاً من ثروتهم فيها والبعض الآخر كل ثروتهم، لا أحد يفكر في الحديث عن الإخلاء؛ أصبحت الجزائر تبعية اقتصادية ومدنية لفرنسا. (FALLOT, 1906, p. 3)

لقد جاءت قوات الاحتلال إلى الجزائر بنية البقاء فيها وإلى الأبد، والتطلع إلى خلق أمريكا جديدة، وفي ذلك يقول المارشال "كلوزيل" «يلزم أن نصنع أمريكا جديدة هنا بالجزائر، بإبادة سكانها الأصليين، كالهنود الحمر في العالم الجديد حتى يسود الجنس الأوروبي عددياً، ويصبح الاستعمار استيطاناً دائماً». (الصغير، 2007، ص. 71)

الأوضاع العامة قبل انتفاضة المقراني:

1. الأوضاع العامة في فرنسا:

بعد فترة الاستقرار والازدهار التي شهدتها فرنسا في عهد نابليون الثالث، بدأت الإمبراطورية الثانية تفقد بريقها وظهور عدة عوامل حملت في طياتها نهاية هذه المرحلة، فالإصلاحات الليبرالية التي تبناها نابليون الثالث أدت إلى تزايد المعارضة ضده من مختلف التيارات السياسية، وأيضا كان توحيد ألمانيا بقيادة بروسيا تهديدا واضحا على فرنسا في ستينيات القرن التاسع عشر، حيث أدى توحيد ألمانيا إلى زيادة عدد سكانها وقوتها العسكرية بشكل كبير، متجاوزة فرنسا في كلا المجالين الاقتصادي والعسكري بالإضافة إلى ذلك تفوقت الصناعة الألمانية على نظيرتها الفرنسية، مما زاد من قلق فرنسا من خسارة مكانتها وهيمنتها في أوروبا حاولت فرنسا منع بروسيا من ضم ولايات جنوب ألمانيا، لكن بدا أن التهديد بغزو بروسيا لفرنسا كان حقيقياً ومقلقاً للقيادة الفرنسية. كما زادت الضغوطات على لويس نابليون مع التهديد المتزايد من بروسيا، مما جعله في حالة تأهب قصوى لاحتمال اندلاع حرب (Wawro, 2003, pp. 19-29)

أعلنت فرنسا الحرب على بروسيا في 19 جويلية 1870، بعد رفض بسمارك سحب ترشيح الأمير ليوبولد للعرش الإسباني لكن الجيش الروسي حقق انتصارات سريعة في الألزاس واللورين مستغلاً تفوقه العسكري والتكتيكي حيث تمكنت قوات بروسيا من هزيمة الجيش الفرنسي في معارك متعددة، مثل معركة "ويسيمبورغ" و"فروشويلر"، حتى وصل حصار الجيش البروسي إلى مدينة باريس مما أدى إلى نقص حاد في الغذاء والامدادات، بعد أشهر من الحصار والمقاومة استسلمت فرنسا في 28 يناير 1871. وتم توقيع معاهدة فرانكفورت في 10 مايو 1871 والتي فرضت شروطاً قاسية على فرنسا، بما في ذلك التنازل عن الألزاس واللورين ودفع تعويضات كبيرة، خسارة فرنسا في الحرب تعتبر عاملاً أساسياً في انهيار نظام لويس نابليون حيث استغل الجمهوريون حالة الفوضى والغضب الشعبي للإطاحة بالإمبراطورية وإعلان الجمهورية الفرنسية

الثالثة خاصة بعد أسر لويس نابليون خلال الحرب مما زاد من ضعف النظام وسهل عملية إسقاطه. (ياسين، 2020، الصفحات 187 - 201)

سقط النظام الإمبراطوري في فرنسا وسط غضب شعبي وسيطرة الثوار على العاصمة باريس. أُعلن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في 4 سبتمبر 1870، (عبد العزيز و نعنعي، 2014، صفحة 287) وشكلت حكومة دفاع وطني مؤقتة لتولي إدارة البلاد ومواصلة الحرب ضد بروسيا. تولى السياسي المخضرم أدولف تيير رئاسة أول حكومة في الجمهورية الجديدة، وقاد المفاوضات مع بروسيا التي انتهت بتوقيع صلح فرانكفورت في 10 ماي 1871. (عبد العزيز و نعنعي، 2014، الصفحات 292-295).

2. الأوضاع العامة في الجزائر:

تعتبر مقاومة سنة 1871م أكثر خطورة تاريخياً وأهمية فقد حدثت بمجرد سقوط فرنسا أمام القوات البروسية ذلك أن الجزائريين كانوا يراقبون بعناية الحروب والدعايات الأوروبية متوقعين النصر لأصدقائهم والهزيمة لأعدائهم ومنتظرين الفرصة للمقاومة ضد فرنسا إذا خسرت الحرب في أوروبا فقد اعتاد الفرنسيون منذ عقود أن يخبروا الجزائريين أساطير عن عظمة فرنسا وعن روح جيوشها التي لا تهزم ولكن بعد 1870م لم تعد هذه الأساطير وقد تسببت عدة عوامل في اندلاع المقاومة لعل من أبرزها قيام الإمبراطورية الفرنسية بعمليات تهجير واسعة للكولون الأوروبيين والفرنسيين إلى الجزائر حيث كان نابليون الثالث يرى بأن الجزائر ليست فقط مستعمرة فرنسية، وإنما هي مملكة فرنسا العربية¹، وأكد على أن الجزائر ستكون لفرنسا مصدر قوة لا مصدر ضعف (العيد، 2017، صفحة 39). لقد أظهر بعض القادة الجزائريين الموالين إلى فرنسا قلقهم الشديد بعد إرسال فرنسا قواتها للمشاركة في الحرب الفرنسية البروسية في 14 جويلية 1870¹. فبنظرهم سيُضعف تواجدها في الجزائر في ظل غياب قواتها العسكرية، وبالرغم أنه في البداية حاول البعض من زعماء القبائل دعم فرنسا في حربها. (Louis, 1891, p. 86).

شهدت هذه الفترة تحركات زعماء القبائل والعائلات الكبيرة في الجزائر حيث قاموا بتقوية تحالفاتهم فيما بينهم استعداداً لمواجهة محتملة مع السلطات الفرنسية وذلك كرد فعل على تراجع قوة الحكومة الفرنسية وانشغالها بالحرب مع بروسيا حتى أن قلق السكان قد تزايد بعد رحيل الجنرال دوريان، الذي كان يقدم مجموعة من الامتيازات لزعماء القبائل وممثلي العائلات الكبرى، وأيضاً تخوفهم من السياسات المستقبلية للحكومة الفرنسية. (Louis, 1891, pp. 92-93).

وكان النظام المدني في نهاية السنوات الثلاث 1867 - 1869 قد توج بالحصيلة السيئة لهم المستوطنين المتعطشين لترسانة من القوانين القمعية التي كثيراً ما أخافت الأهالي الجزائريين بعد تفشي البؤس والحرمان بين الجزائريين أصحاب الأرض الشرعيين الذين تعرضوا في عام 1869 إلى مجاعة حادة لم يعرف الجزائريون مثلاً من قبل إذ مات عشرات الآلاف من الآباء والأبناء، وعشرات الآلاف من قطعان الحيوانات والمواشي نتيجة لقلة الحبوب والعلف مما اضطر سكان الأرياف إلى الزحف على مدن الشمال بحثاً عن مورد للرزق ومصدر للعيش والكسب وبذلك أصبحت الثورة واقعة حتمية لا مفر منه. (محمد، 2010، صفحة 57)، ففي نوفمبر 1870، نزل الأمير محيي الدين بن عبد القادر بمضارب القبائل الجزائرية المنتفضة في المنطقة الحدودية الشرقية، وشكل قدومه أملاً لزعماء تلك القبائل، ودلالة على أن هناك مقاومة تلوح في الأفق ضد فرنسا (Louis, 1891, pp. 81-82)، أيضاً كانت المضايقات المستمرة والتقليص المتعمد لامتيازات الباشاغا المقراني وعائلته من قبل الإدارة الاستعمارية سبب مباشر للانتفاضة: فقد تعرض الباشاغا على مدار سبعة عشر عاماً لسياسة ممنهجة استهدفت

¹ الحرب الفرنسية البروسية لعام 1870 - 1871 دارت بين الإمبراطورية الفرنسية الثانية ولايات الاتحاد الألماني الشمالي بقيادة مملكة بروسيا نشب النزاع بسبب طموحات بروسيا لتوحيد ألمانيا ومخاوف فرنسا من نجاح بروسيا في هذا المسعى، وما يتصل به من تغير في ميزان القوى الأوروبية. ففي 16 جويلية 1870، صوت البرلمان الفرنسي لصالح إعلان الحرب على بروسيا وحليفها الديولت الألمانية (ياسين، 2020، الصفحات 187-189)

إضعاف نفوذه وتقويض مكانته مما أثر عليه مادياً ومعنوياً ما جعله يفكر في التعبئة والحشد من أجل الانتفاضة ضد الاستعمار حيث بدأت هذه السياسة التضييقية عام 1853م، فقد سُلِبَت من الباشا صلاحياته في اختيار الشيوخ والقياد، وهي سلطة كانت في السابق من اختصاصه ونقلت هذه الصلاحية إلى ضباط المكاتب العربية التابعة للإدارة الاستعمارية. ولم تكتفِ الإدارة بذلك، بل اهتمت عائلة أولاد مقران بعرقلة تطور الإدارة الاستعمارية ومشاريعها كما زادت الشكوك حول الباشا محمد المقراني، حيث اعتبره مكتب البرج (المكتب السياسي) رجلاً خطيراً، فجردوه من الامتيازات التي ورثها عن والده، واكتفوا بتخصيص راتب سنوي زهيد له قدره 10.000 فرنك، مما حوله من زعيم يتمتع بالنفوذ والحرية إلى موظف بسيط يخضع لسلطة الإدارة الاستعمارية. (دريسي، 2017-2018، صفحة 45).

انطلقت شرارة الانتفاضة في 16 مارس 1871 بإعلان الباشا آغا المقراني تمرد على الإدارة الاستعمارية الفرنسية في منطقة مجانة، مُعلنًا مقاومة مسلحة ضد السلطات الاستعمارية وسرعان ما اتسعت رقعة الانتفاضة لتشمل مناطق واسعة تمتد من ضواحي العاصمة الجزائر وصولاً إلى الحدود التونسية، وقد ساهم انضمام الشيخ أمزيان الحداد، شيخ الطريقة الرحمانية، وعدد كبير من أتباعه، في تعزيز قوة الانتفاضة وإضفاء بُعد روحي عليها. فقد كان للزوايا الدينية دور بارز في تعبئة الشعب وتحفيزه على المشاركة في الكفاح ضد المستعمر، وعلى الرغم من التوسع الكبير الذي حققته الانتفاضة في بدايتها، إلا أنها واجهت تحديات جمة. ففي شهر ماي من نفس العام، استشهد الباش آغا المقراني، ما أثر على الروح الجهادية للمشاركين في الإنتفاضة. وفي شهر جويلية، اضطر الشيخ الحداد إلى طلب الأمان من السلطات الفرنسية، في ظل اشتداد الضغط العسكري وتراجع الدعم من القبائل الثائرة. وفي سبتمبر من نفس العام، استسلمت قبيلة زواوة، التي كانت من أبرز الداعمين للانتفاضة، مما أنهى فعلياً المقاومة وقد انتهت الانتفاضة بشكل كامل في 20 جانفي 1872، باعتقال بومزراق، أحد قادة الانتفاضة البارزين. (BERNARD, 1930, p. 391)

قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة وفشل انتفاضة المقراني:

طيلة احتلالها للجزائر، كانت سلطات باريس تؤمن بفكرة إدماج الجزائر، ولذا كانت مقتنعة، خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، بأن نقل المواطنين الفرنسيين وتوطينهم في الجزائر وتوزيع الأرض عليهم هو الطريق الأمثل لتجسيد تلك الفكرة. (التميمي، 1983، صفحة 16)

فبعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، اكتسبت عمليات السطو على الأراضي والعقارات أبعاداً أكثر شمولية حيث كانت سنتا 1870 و1871 حاسمتين في هذا المجال. وكان ذلك بسبب عاملين رئيسيين: الأول هو سقوط النظام الإمبراطوري، الذي حدّ نسبياً من أطماع المستوطنين لخوفه من ثورة الجزائريين، وقيام الجمهورية الثالثة التي أطلقت أيديهم في بلادنا. أما العامل الثاني، فتمثل في ردود الفعل الوخيمة التي كان لا بد أن تصاحب ثورة المقراني تجاه القبائل المنتفضة. ومع تزامن هذه الانتفاضة مع تلك الأحداث الكبيرة في فرنسا، صوّت المجلس الوطني الفرنسي على عجل على قرار (الصاري، 2010، صفحة 53) سمح بموجبه بمنح 100 ألف هكتار لسكان "الألزاس" و"اللورين".¹

وأسفرت نهاية انتفاضة المقراني عن ردود فعل عنيفة من الإدارة الاستعمارية ضد سكان الريف الجزائريين (الصاري، 2010، صفحة 53)، حيث أقدمت على مصادرة أراضيهم وضمها لمصلحة "أمالك الدولة أو الدومين" حيث أتاح ذلك الفشل فرصةً ثمينة للمستوطنين لتحقيق أطماعهم التوسعية من خلال الدعوة إلى طرد الجزائريين بلا رحمة من أراضيهم (حرمة،

¹ إذا أردنا أن نقدم صورة مصغرة عن سكان منطقتي الألزاس واللورين الذين هجروا إلى الجزائر، نجد أن عدد المهاجرين في الدفعة الأولى التي تمت بين سنوات 1830 و1862م قد بلغ حوالي 22 ألف مهاجر. أما في الدفعة الثانية التي تمت بين 1871 و1904م، فقد عددهم بـ 12 ألف مهاجر. والجدير بالملاحظة أن المستوطنين من الألزاس واللورين يعود تاريخ وجودهم في الجزائر إلى عام 1832م كما تبين ذلك عقود الحالة المدنية للمستعمرتين التي تم تشييدها بكل من دالي إبراهيم والقبّة بضواحي مدينة الجزائر. فقد استقبلت القريتان 73 عائلة المانية وعددا من الأسر الألزاسية واللورينية (شويتام، 2020، صفحة 12)

2022 - 2023، صفحة 96)، فتم حجز أراضي العرش بالقوة في 315 قبيلة ومصادرة 500 ألف هكتار من الأراضي لتأسيس الملكية الفردية (عزوز، 2019، صفحة 5)

ففي 25 مارس 1871 تم بموجب قرار صادر عن الحاكم العام "أليكسي لامبيرت Alexis Lambert"، حجز ممتلكات المقراني والقبائل المساندة له، بدعوى: "... أعمال التمرد والعداء الصارخ ضد حكومة الجمهورية والتي ارتكبتها الحاج محمد بن الحاج أحمد المقراني، باش آغا مجانة السابق، مقاطعة قسنطينة ... وكذا مصادرة كل الأملاك الفردية والجماعية للقبائل أو الأفراد الذين شاركوا أو سيشاركون في انتفاضة المقراني". (l'intérieur, 1872, p. 138)، حيث تم حجز 313 ملكية جماعية 146 منها أعيد شراؤها بمتوسط 50 فرنك فرنسي للهكتار الواحد بالنسبة للأراضي الزراعية، و10 فرنكات بالنسبة للأراضي الرعوية، وتعويض خسائر فرنسا في حربها مع بروسيا وأراضي الألزاس واللورين. (عزوز، 2019، صفحة 5)

قرارات ومراسيم مصادرة الأراضي:

ربطت القرارات الإدارية الاستعمارية الفرنسية شروط مصادرة ممتلكات القبائل المنتفضة مع المقراني بشرط ارتكابها أعمال عداء ضد السلطات الفرنسية أو هجرها مساكنها لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر دون إذن منها، وكلفت حكام العمالات والجنرالات قادة المناطق العسكرية في نطاق اختصاصهم الإداري بتنفيذ تلك القرارات، التي نُشرت في "الورقتين الخبريتين المسماة: المونيتور الجزائري، والمبشّر" باللغتين الفرنسية والعربية، وتم تعليقها في الأماكن العامة (l'intérieur, 1872, p. 336).

1. مرسوم 31 مارس 1871:

صدر بعد اندلاع انتفاضة المقراني مرسوم في 31 مارس 1871، نص على مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة، ومنح بعضها للنازحين من الألزاس واللورين. واستناداً إلى هذا المرسوم، بدأت الإدارة الفرنسية في إجراءات تطبيقه على وجه السرعة، حيث نشرت أسماء القبائل المعنية بالعملية، سواء كانت قبائل مشاركة في "العمليات العدائية" كما كانت تصفها، أو متواطئة أو متعاونة مع من قام بذلك. وبدأت عمليات المصادرة الشاملة، والتي ركزت بصفة عامة على الأملاك المنقولة وغير المنقولة، وحتى المحاصيل الزراعية المتروكة من طرف الجزائريين الذين شاركوا في المقاومة، تمت مصادرتها بحجة تأخر حصادها. (حرمة، 2022 - 2023، صفحة 97)

حيث نص المرسوم على مجموعة من المواد التي نظمت عملية مصادرة ممتلكات المقراني وأتباعه نخص بالذكر منها المواد التالية:

المادة 01: تُصادر جميع الممتلكات العقارية والأموال الموجودة في الجزائر، والتي تعود للحاج محمد بن الحاج أحمد المقراني وكذلك أتباعه الذين أعلنوا موالاته في التمرد.

المادة 02: جميع المالكين والمستودعين والمسؤولين والمزارعون أو المستأجرون لهذه الأملاك، وجميع المدنيين بالإيجارات أو الديون أو أي حقوق غير ملموسة تتأثر بهذه المصادرة مطالبون بالإعلان عن ذلك في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا المرسوم.

المادة 03: تصدر أيضاً في المستقبل جميع الممتلكات من أي نوع جماعية أو فردية للقبائل أو للسكان الجزائريين الذين شاركوا أو سيشاركون في ثورة المقراني. (l'intérieur, 1872, pp. 138-139)

2. قانون 21 جوان 1871:

في 21 جوان 1871، اعتمد البرلمان الفرنسي اقتراح منح 100 ألف هكتار من الأراضي المصادرة من الجزائريين الثائرين، لكل من يريد الاستقرار في مستعمرة الجزائر من مهجري الألزاس واللورين. (Charles Robert, 1979, p. 13) كما اقترحت لجنة برلمانية مصادرة 340 ألف هكتار من أراضي الجزائريين لإسكان أولئك المهجرين إلى الجزائر (l'intérieur, 1872, p. 250). ولم

يكتفِ البرلمان بهذا الإجراء، بل استغل ثورة المقراني على السلطة الاستعمارية وأعطى موافقته على فرض "ضريبة الحرب الإيجابية" كعقاب على حمل السلاح ضد فرنسا. ومع أن مجلس النواب الفرنسي حدد قيمة الأموال التي على المنتفضين دفعها بـ 25 مليون فرنك، إلا أن هذا المبلغ ارتفع إلى 36,582,298 فرنكاً في جوان 1872. (عزوز، 2019، صفحة 5).

واجهت السلطات الاستعمارية انتفاضة المقراني بـ: «قمع مستوحى فقط من مصلحة الدولة ومصالح الاستعمار» (Louis, 1891, p. 648). تجسد ذلك القمع في ثلاث إجراءات إدارية: أولاً: ترحيل الأسر الأكثر تورطاً في كل قبيلة متمردة إلى أوقيانوسيا مدى الحياة. ثانياً: مصادرة ممتلكات القبائل والأفراد الثائرين، حيث تعرض الثوار لعقوبات إدارية بموجب التشريع الخاص بالحجز، واضطروا إلى دفع مبلغ محدد بقيمة خمس رأسمالهم العقاري، وبذلك تمت مصادرة 446,406 هكتاراً من ممتلكاتهم المنقولة وضمها إلى مصلحة ما كان يسمى "الدومين". كان منها خمس الأراضي ذات الملكية الجماعية. ثالثاً: فرض ضريبة حرب ثقيلة على المنتفضين عادلّت 12 مرة الضريبة السنوية التي كان يدفعها الجزائريون في الحالة العادية (Louis, 1891, p. 649).

وبذلك تضاعفت مساحة الأراضي المخصّصة للاستيطان مرتين منذ عام 1830. مما خلق صدمة نفسية دائمة للجزائريين (GUIGNARD, 2023, p. 123)، وقد عبرت إحدى جرائد المستوطنين، عما جرى من قمع بالقول: «وقّرت الانتفاضة فرصة لاستعادة امتلاك هذه الأرض التي لا تعرف القبائل كيف تستفيد منها، والتي لا غنى عنها لترسيخ سيطرة أوروبية قوية». (Charles Robert, 1979, p. 13)، بالنسبة لعملية الحجز الجماعي تمت مصادرة 2,639,600 هكتار من الأراضي ذات الملكية الجماعية من 313 قبيلة، وهو ما عادل مساحة أكثر من خمس عمالات فرنسية أما بالنسبة للحجز الفردي، فقد تمت مصادرة 54,461 هكتاراً من البساتين والأراضي الزراعية من 1778 فرد، ضمت إلى مصلحة "أمالك الدولة". (Charles Robert, 1979, p. 15).

بشكل عام، بلغت مساحة الأراضي المصادرة 446,406 هكتاراً، منها 301,516 هكتاراً أراضي زراعية، و 54,461 هكتاراً بساتين وأراضي جيّدة، و 90,429 هكتاراً أراضي رعي. وبلغت قيمة ضريبة الحرب المفروضة على القبائل التي انتفضت مع المقراني: 64,739,075 فرنكاً، وهو ما كان يمثل 70% من رأسمالها العقاري. وقد اضطرت إلى تسديد تلك الضريبة الكبيرة من خلال بيع مواشها وممتلكاتها المشتركة ومحاصيلها الزراعية. (Charles Robert, 1979, p. 15) مثّلت تلك العقوبة القاسية التي سلطتها السلطات الاستعمارية على القبائل المنتفضة خراباً كبيراً وإفلاساً متعمداً لها.

3. قانون "وارني Warnier" الصادر في 26 جويلية 1873:

كان الهدف من وراء سن قانون "وارني"، هو فرنسة أراضي الجزائريين، بإجراء تحقيق عام عقود الملكية، وإنشاء الملكية الفردية في أراضي العرش ذات الملكية الجماعية، بمنح أبناء القبيلة حُجج ملكية الأرض، (BERNARD, 1930, p. 400)، حيث عُرف قانون 26 جويلية 1873، باسم النائب عن مدينة الجزائر "أوغست وارني". ميّز بين الملكية الخاصة والملكية عرش. حيث سمح بإلغاء الملكية الجماعية، وتفكيك الأراضي ذات الملكية الفردية، مما سمح بنهب قانوني حقيقي لأراضي الجزائريين. فالهدف منه كان تعزيز الاستعمار الحر، واستبدال القرارات التشريعية.¹

تم التصويت عليه بعد وقت قصير من سقوط النظام الإمبراطوري، وترافق مع قيام النظام الجمهوري وظهور الإدارة المدنية، وتوسيع الأراضي المدنية في مستعمرة الجزائر، واستئناف الاستعمار الحر والرسمي فيها. وبالتالي: «عادت معه مصالح الاستعمار إلى الصدارة». (POUYANNE, 1895, p. 205)

تم فرنسة الأراضي الخاضعة لقانون عام 1873، بشكل نهائي، بغض النظر عن الحالة الشخصية للمالكها وأخضعت جميع المعاملات المتعلقة بها للتشريع الفرنسي. وقّر القانون أيضاً أراضياً للملكية العامة من خلال البحث الصارم عن الممتلكات المتروكة أو الشاغرة، والأوقاف التي تم التنازل عنها، وما إلى ذلك، وأكثر من ذلك، عند تكوين نظام الملكية في الأراضي عرش.

¹ للمزيد من المعلومات حول هذا القانون، ينظر، نصه الكامل في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، عدد 9 أوت 1873.

كما أثر قانون "وارني" تأثيراً عميقاً على المجتمع الريفي الجزائري. حيث «كان عنصراً فورياً لتعبئة الأراضي والتفكك الاجتماعي، لكنه لم يكن قادراً على إثبات معرفة ملكية الأراضي الجزائرية بوضوح وبشكل دائم. أدت سوء شروط التطبيق ببساطة إلى تسريع إدراك هذا الفشل» (Alain, 1975, pp. 61-87)، وتمت بموجب هذا القانون، مصادرة 324 ألف هكتار من الأراضي العرش، و250 ألف هكتار من الأراضي ملك، وتحصيل 63 مليون فرنك لخزينة المستعمرة. (CHIAVASSA, 1847-1926)

لقد تدعمت المصادرات الجماعية للأرض بصدور قانون وارني الذي نص في مادته الأولى على أن إثبات الملكية وتأسيسها والمحافظة عليها وانتقالها بالتعاقد يخضع لأحكام القانون الفرنسي. فكان هذا القانون وسيلة لإخضاع جميع الممتلكات العقارية للقانون الفرنسي دون النظر إلى الأحكام القانونية والأعراف المحلية السائدة لتصبح مادة تجارية تباع وتشترى وهي وسيلة من وسائل الاستيطان إذ أصبحت بموجبه أراضي العروش التي لا تباع ولا تشتري ولا تحجز حسب التشريع الجزائري المعمول به قبل الاحتلال إلى أراضي ملكية ليتمكن المعمرين من شرائها (سوسن، 2006-2007، صفحة 24).

وتمت عمليات بيع واسعة لأراضي الملك الشائعة، التي كانت تُعتبر ملكية جماعية وفق التشريع الإسلامي. وقد تم ذلك عبر مزادات علنية بتواطؤ بين المضاربين وكتّاب العدل ووكلاء الأعمال، مما سمح بشراء مساحات شاسعة من الأراضي بأسعار زهيدة. وعلى الرغم من فضح هذه الممارسات في البرلمان الفرنسي عام 1890، مما أدى إلى إيقاف قانون "وارني"، إلا أن الإدارة الاستعمارية استمرت في الدفاع عن مفهوم الملكية الجماعية حتى عام 1922. هذا التناقض بين التشريع الإسلامي والقانون الفرنسي أدى إلى مطالبات متكررة من المستوطنين بإنهاء الوصاية الإدارية على هذه الأراضي وإخضاعها للتشريع الفرنسي، مما يعكس صراعاً قانونياً وثقافياً عميقاً في تلك الحقبة. (روبير، 1982)

كان "وارني" يأمل من وراء وضعه هذا القانون، تحسين أوضاع الجزائريين المادية بتمليكهم أراضٍ زراعية في أراضي القبيلة أو العرش، غير أن هذا القانون فشل فلا ذريعاً في تحقيق التوقعات التي رسمت له. وذلك لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار التشريع الإسلامي في الملكية، وأدى بالفلاح الجزائري إلى الإفلاس، من خلال عمليات التنازل السهلة للغاية والإجراءات الباهظة الثمن في نقل الملكية.

مثل قانون "وارني" توجهاً جديداً لسياسة الاستيطان المنتهجة من قبل الجمهورية الثانية في مستعمرة الجزائر. فقد تم التصويت عليه بعد فترة وجيزة من سقوط الإمبراطورية الثالثة، وواكب ظهور الإدارة المدنية، وتوسع الإقليم المدني، واستئناف الاستعمار الحر والرسمي، و "بموجب هذا القانون عادت مصلحة الاستيطان إلى الصدارة. وتم توجيهها بشكل أساسي نحو السماح بعقد صفقات نقل الملكية الفردية بين الجزائريين والمستوطنين بطريقة أسرع وأكثر أماناً ... فقانون 1873، لعب دوراً في تحفيز الانقسات الداخلية، وحشد الأراضي لصالح الاستيطان." (Alain, 1975, pp. 61-87)

4. قانون 28 أبريل 1887:

في 24 مارس 1887، صوّت مجلس النواب الفرنسي على هذا القانون، وأعلن عنه في يوم 28 أبريل التالي. لم يغير سوى بعض أحكام قانون "وارني"، حتى يكون تطبيقه أسهل وأسرع، حيث اكتفى بحل بعض الخلافات، ولم يمسّ المبادئ العامة.

أشار القانون إلى أن الهدف الذي يجب تحقيقه هو وضع الملكية الأصلية تحت سيطرة القانون الفرنسي. حيث نصّت المادة 2، بترسيم الحدود بين القبائل، وتقسيم الأقاليم أو الدوائر التي نص عليها "القانون المشيخي" لعام 1863، في كل مكان لم يتم فيه ذلك. بينما نصّت المادة 3، بتقسيم الأراضي عرش بين عدّة عائلات (EYSSAUTIER, 1887, pp. 82-83)، فالهدف من إصدار قانون 28 أبريل 1887، كان استئناف العمليات الأولية لقانون السيناتوس-كوسيلت، بأشكال جديدة ومبسطة. كما أن نص هذا القانون على أنه «لا يمكن من الآن فصاعداً إجراء التنازلات والمزادات العلنية وتقسيم حقوق الإرث على العقارات الخاضعة لقانون 26 يوليو 1873 إلا وفقاً لشروط وأشكال القانون الفرنسي» (KALB, 1959)، أدى إلى إنهاء العمل بعقود الملكية التي كان يحررها القضاة المسلمين وفقاً للشريعة الإسلامية.

يُعد هذا قانون مكملًا لقانون "وارني"، وشكّل نقطة تحول مهمة في سياسة مصادرة الأراضي خلال الفترة الاستعمارية في الجزائر. حيث أضاف على بيع الأراضي عرش في المزداد العلني الذي أقره قانون 26 جويلية 1873، إزالة شرط الإقامة، مما سهّل بشكل كبير على الأوروبيين وبالأخص الفرنسيين شراء الأراضي في الجزائر دون الحاجة إلى الإقامة فيها. مما أدى إلى تسريع عملية مصادرة وسلب ذلك النوع من الأراضي، حيث تم الاستيلاء على نحو مليون هكتار من الأراضي عرش بين عامي 1871 و1898، مقارنة بنصف مليون هكتار الذي استولى عليه خلال الفترة من 1830 إلى فالواضح أن هذا قانون، جاء لإنجاز العمليتين اللتين نص عليهما قانون "سيناتوس كونسيلت" لسنة 1865 والمتعلقين بتحديد الأراضي التي تعيش فيها العروش، ثم تقسيما إلى دواوير. وقد سمي هذا القانون "بالسيناتوس كونسيلت الصغير"، لأنه طبق محتويات قانون "سيناتوس كونسيلت" على القبائل التي لم يشملها هذا الأخير 1870. (حاجي، 2018، صفحة 306)

وقد ساهمت عملية مصادرة الأراضي وتفكيك البنية القبلية للجزائريين إلى توسيع حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر وأدى إلى تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة فيها منذ عقد من الزمن.

نتائج مصادرة الأراضي والتسويات المالية بعد ثورة المقراني:

في أعقاب الإخماد العنيف لانتفاضة ثورة المقراني، فرضت سلطات الاحتلال بموجب قرار صادر عن الحاكم العام في 25 أبريل 1871 الأحكام العرفية على عدة مناطق في الجزائر (l'intérieur, 1872, p. 188)، وسلطت قمعا شديدا على القبائل المنتفضة، ترك فيها ذكرى قاسية، خاصة فيما يتعلق بضريبة تعويض الحرب، ومصادرة الأراضي. حيث أجبرت القبائل المنتفضة على دفع ضريبة حرب بلغت قيمتها في نهاية المطاف 9.460.684 فرنك. وصودرت منها أراضي بلغت مساحتها في المجل، 446,406 هكتار، كان منها 301,516 هكتار أراضي مزروعة، و54,461 هكتار بساتين، و90,429 هكتار مراعي. (Yacono, 2004)

كان المبلغ الإجمالي الذي تم دفعه من قبل القبائل والأفراد الذين تم رفع الحجز عنهم قرابة 3,063,859 فرنك فرنسي، وبلغ عدد القبائل والدواوير التي صودرت ممتلكاتها 306 قبيلة ودوار. أما القبائل التي وافقت على التنازل عن أراضيها إلى الحكومة الفرنسية مقابل دفع التعويض، فبلغ عددها 8 قبائل، والتي دفعت المساهمات الحربية ونفقات الحجز، وتم ورفع عنها الحجز بلغت 128 قبيلة، فيما بقيت حوالي 170 قبيلة لم يُرفع عنها الحجز. (Gouvernement général de l'Algérie, 1878, p. 14)

تأثر الثوار الجزائريون بشدة بعد انتفاضة المقراني، نتيجةً للقمع الاستعماري الذي أثقل كاهلهم بضريبة الحرب وتسبب في مصادرة أراضيهم وسرقة مواشيهم وإغلاق زواياهم، إضافة إلى نفي أو إعدام زعمائهم. فقد اعتبرتهم سلطات الاحتلال "قطاع طرق" وعاملتهم على هذا الأساس. وأجبرتهم على دفع ضريبة حرب كبيرة بلغت حوالي 36,500,000 فرنك، حُصِّل منها 31,500,000 فرنك في عام 1875. وتم حجز أراضي جميع الجزائريين الذين شاركوا في المقاومة، سواء كانوا أفرادًا أو جماعات. وبشكل عام، تمت مصادرة حوالي 340 ألف هكتار بشكل جماعي، و250 ألف هكتار بشكل فردي. وبذلك، تحول العديد من الفلاحين الجزائريين من مالكيين إلى "خماسة" يعملون لدى الغير مقابل حصولهم على خمس الإنتاج، أو أجراء زراعيين يشتغلون في ممتلكاتهم القديمة. (Kaddache, 2003, p. 678)

خاتمة:

وفي ختام هذا البحث يتضح جلياً أن سياسة مصادرة الأراضي لم تكن مجرد نتيجة للغزو، بل كانت أداة ممنهجة لتجريد الجزائريين من مصدر رزقهم وقوتهم، وإفقارهم بشكلٍ ممنهج. كما أكد أندريه نوشي، "الاستيطان الأرضي هو ابن الغزو" فالاستعمار الاستيطاني انتعش من تحويل ملكية أراضي الفلاحين الجزائريين من أصحابها الأصليين إلى المستوطنين الوافدين بفضل تشريع استثنائي تم اختراعه غالباً لتلبية احتياجات الاستعمار الاستيطاني. ومن بين النتائج التي يمكننا استخلاصها بعد هذه الدراسة هي:

- 1- تفكيك الملكية الجماعية وتهجير القسري: ساهمت القوانين والإجراءات الاستثنائية في تفكيك الملكية الجماعية للأراضي، وتهجير الفلاحين من أراضيهم الخصبة إلى مناطق قاحلة، مما دفع بالعديد منهم إلى العمل كأجراء أو خماسين في أراضيهم المسلوقة، وبالتالي تعميق الفقر والتمهيش.
- 2- تحول الفلاحين إلى ما وصفه الرأي العام الفرنسي بـ "الجيش المتدحرج" بعد الإنتفاضة، المؤلف من مشردين لا يملكون رفق العيش، يفتقرون إلى أبسط مقومات الحياة، في مشهد يعكس مدى وحشية الاستعمار.
- 3- استخدام التشريعات الانتقامية: لم تكتفِ السلطة الاستعمارية بمصادرة الأراضي، بل اتخذت من التشريعات الانتقامية دعامة أساسية لمشاريعها الاستيطانية الاستغلالية، بهدف توفير أكبر قدر ممكن من الأراضي للمستوطنين الأوروبيين وتحويل الجزائر إلى مجرد حيز استغلالي.
- 4- تدهور الإنتاج الزراعي والاجتماعي: أدت هذه الإجراءات القمعية إلى تدهور الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات، وتفكك النسيج الاجتماعي، وتحول المجتمع الجزائري من مجتمع متماسك يعتمد على التعاون الجماعي إلى مجتمع مفكك وضعيف اقتصاديًا، في مقابل ازدياد نفوذ المستوطنين وتوسع نطاق حياتهم للأراضي.
- 5- استغلال الأراضي المصادرة والأموال المحصلة: تم استخدام الأراضي المصادرة والأموال المحصلة من ضريبة الحرب بعد انتفاضة 1871 لتعويض المستوطنين الأوروبيين وسكان الألزاس واللورين، في كل من سهل متيجة، وفي أراضي أودية منطقة القبائل، ووادي الصومام وفي هضاب سطيف وقسنطينة، على حساب تجريد الجزائريين من حقوقهم ومواردهم.
- 6- التدمير الممنهج للبنى الاجتماعية: لقد أدت عملية مصادرة الأراضي الواسعة النطاق إلى تدمير البنى الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري في المناطق التي شهدت الانتفاضات، خاصة بين عامي 1870 و1930، وهي الفترة التي بلغت فيها ذروة الاستيطان.

المراجع:

1. Ageron, C. R. (1979). Histoire de l'Algérie contemporaine (Vol. 2). P.U.F.
2. Ageron, C. R. (1982). Histoire de l'Algérie contemporaine [History of contemporary Algeria]. (E. Asfour, Trans.). Ouediat Publications. (Original work published 1979)
3. Al-Saghir, A. M. (2006/2007). Farhat Abbas from French Algeria to Algerian Algeria (1927-1963) [Unpublished Master's thesis]. University of Mentouri, Constantine.
4. Al-Tamimi, A. K. (1983). Al-Istitan al-Ajnabi fi al-Watan al-Arabi [Foreign settlement in the Arab world]. Alam Al-Ma'rifa.
5. A.N.O.M. (n.d.). ALGÉRIE. Préfecture d'Alger Service de la propriété indigène 1847-1926.
6. Asfour, E. (Trans.). (See Ageron, C. R., 1982)
7. Azzouz, F. (2019). French real estate legislation in Algeria during the civil rule period 1870-1900. Madarat Tarikhiya, Special Issue.
8. B. O. (1872). 11ème année, 1871. Imprimerie typographique et lithographique BOUYER.
9. Bejaoui, M. (2010). The Muqrani revolution in the Balistro region (El-Akhdaria) in 1871. Al-Masadir Journal, 12.
10. Bellah, B. (2006). Tarikh al-Jazair al-Mu'aser min 1830 ila 1989 [Contemporary history of Algeria from 1830 to 1989] (Vol. 1). Dar Al-Ma'rifa.
11. Bernard, A. (1930). Histoire des colonies françaises et de l'expansion coloniale de la France dans le monde, t. 2: « L'Algérie » [History of the French colonies and the colonial expansion of France in the world, vol. 2: "Algeria"]. Éditions Plon.

12. Bousbiat, S. (2006-2007). The legal nature of the right of the beneficiary of agricultural investments [Unpublished Master's thesis]. University of Mentouri, Constantine.
13. Drissi, O. H. (2017-2018). Muqrani resistance 1871 [Unpublished Master's thesis]. University of Ghardaia.
14. Eyssautier, L. A. (1887). Le Statut réel Français en Algérie ou Législation et jurisprudence sur la propriété, 1ère partie [The real French status in Algeria or legislation and jurisprudence on property, Part 1]. Adolphe JOURDAN, Libraire-Éditeur.
15. Fallot, E. (1906). Le peuplement français de l'Afrique du Nord. Revue des questions diplomatiques et coloniales.
16. Fares, E. (2017). The impact of the Muqrani resistance and the Sabaihiya and Kalbouti uprising on the imposition of the French protectorate on Tunisia. Al-Akademiya for Social and Human Studies, 18.
17. Gouvernement général de l'Algérie. (n.d.). Rapport général sur la liquidation et les résultats du séquestre collectif et nominatif apposé à la suite de l'insurrection de 1871.
18. Guignard, D. (2023). 1871. L'Algérie sous séquestre. CNRS Éditions.
19. Haji, N. (2018). "Arash lands between state ownership and Arash possession in Algeria". Al-Haqiqa Journal, 17.(03)
20. Horma, A. K. (2022-2023). Land confiscation in French colonial policy and its impact on Algerian society (1834-1900) [Unpublished doctoral dissertation]. Ahmed Diraia University, Adrar.
21. Kaddache, M. (2003). L'Algérie des Algériens, de la préhistoire à 1954. Paris Méditerranée EDIF 2000.
22. Kalb, P.-J. (n.d.). Rapport sur le projet de loi instituant dans les départements algériens un régime de publicité foncière [Report on the bill establishing a land publicity regime in the Algerian departments].
23. La Vérité algérienne. (1871, June 1).
24. Nawar, S. A., & Abdelmajid, N. (2004). The contemporary history of Europe from the French Revolution to the Second World War. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
25. Pouyanne, H. (1895). La propriété foncière en Algérie. Jourdan.
26. Rinn, L. (1891). Histoire de l'insurrection de 1871. Librairie Adolphe Jourdan.
27. Sainte-Marie, A. (1975). Législation foncière et société rurale. L'application de la loi du 26 juillet 1873 dans les douars de l'Algérois. Études rurales, 57.
28. Sari, J. (2010). Tegrid al-Falahin min aradihim 1830-1962 [Depriving farmers of their lands 1830-1962]. Dar Gharnata for Publishing and Distribution.
29. Sismondi, J-C-L. de. (1830, May). De l'expédition contre Alger. Extrait de la revue encyclopédique.
30. Wawro, G. (2003). The Franco-Prussian War: The German Conquest of France in 1870–1871. Cambridge University Press.
31. Yacono, X. (2004). Kabylie : L'insurrection de 1871. Encyclopédie berbère, 26, K08.
32. Zainoun, Y. (2020). The Franco-German war: (1870-1871) from the perspective of "Jules Michelet". Kan Historical Journal, 13.(48)